



## قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّب: محلّ مخابرتة بمكتب نائبه الأستاذ الكائن

من جهة،

والمعقّب ضدّهما: مقرّه

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدّم من المعقّبة المذكورة أعلاه المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 5 جانفي 2018 تحت عدد 316883 طعنا في الحكم الإستئنائي الصادر عن الدائرة الاستئنافية الخامسة تحت عدد 210492 بتاريخ 18 نوفمبر 2016.

وبعد الإطلاع على المذكّرة في بيان أسباب الطعن المدلى بها بتاريخ 5 فيفري 2018 والرامية إلى قبول مطلب التعقيب شكلا وفي الأصل بنقض الحكم المطعون فيه. وبعد الإطلاع على بقيّة الأوراق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 المتعلّق بالمحكمة الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالتّصوّص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 جانفي 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 21 مارس 2019 وبما تمّ الإستماع إلى المستشارة المقرّرة السيدة جهان الهرمي في تلاوة ملخص لتقريرها

الكتابي ولم يحضر الأستاذ . نائب المعقب وبلغه الإستدعاء ولم يحضر المعقب ضدّه

وبلغه الاستدعاء كما لم يحضر رئيس بلدية رادس وبلغه الإستدعاء.

قرّرت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 25 أبريل 2019 ،

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث تنص الفقرة الثانية من الفصل 67 من القانون المتعلق بالمحكمة الإدارية أنّه: "ويجب أن يحتوي المطلب على أسماء الأطراف وألقابهم ومقراتهم وعرض موجز لوقائع القضية وللمطاعن الموجهة إلى الحكم المطعون فيه ."

وحيث أنّ هذه الأحكام يقتضي وجوب تعليل مطلب التعقيب وذلك بأن يحتوي على عرض موجز للمطاعن الموجهة إلى الحكم المطعون فيه، كما استقر عمل هذه المحكمة على اعتبار تعليل مطلب الطعن بالتعقيب من الإجراءات الجوهرية التي يترتب عن عدم احترامها بطلان مطلب التعقيب، ويتوجب على المحكمة إثارة هذا البطلان والتمسك به ولو تلقائيا لتعلقه بالنظام العام .

وحيث يتضح بتفحص مطلب التعقيب الراهن أنه جاء خاليا من أي إشارة إلى المطاعن المراد توجيهها إلى الحكم المطعون فيه والإكتفاء بتضمين منطوق الحكم المطعون فيه وطلب تسجيل تعقيب ذلك الحكم دون أن يبين محرّر المطلب ولو بصورة موجزة الأحكام القانونية التي يتمسك بمخالفة الحكم المنتقد لها، الأمر الذي يكون معه المطلب الراهن فاقدا للتعليل وغير متضمّن للتنقيصات الوجوبية المشار إليها بالفصل 67 آنف الذكر، وحرّيا بالرفض شكلا على هذا الأساس.

ولهذه الأسباب:

قرّرت المحكمة:

أوّلا: رفض مطلب التعقيب شكلا.

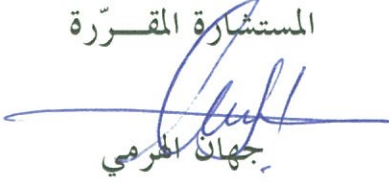
ثانيا: حمل المصاريف القانونية على المعقب.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقلة وعضوية

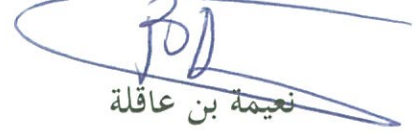
المستشارتين السيدتين نرجس تيرة ونادية نويرة.

وتلي علنا بجلسة يوم 25 أفريل 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة أمينة غريبي.

المستشارة المقررة

  
جهان الغرمي

رئيسة الدائرة

  
نعيمة بن عاقلة

الكاتب العام للمحكمة الإدارية

  
الإمضاء: لطفي الخالدي